الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التوزيع : عام
E/ECWA/XI/9/Add.2/Rev.1
٩ تموز/يوليو ١٩٨٤
الأصل : بالانكليزية

الوضع الراهن والتصورات المستقبلية للهياكل الصناعية في العالم العربي حتى سنة ٢٠٠٠

أعدت كورقة عمل خلفية للبند الخامس الوارد في جدول الاعمل المؤقت للمؤتمر العام الرابع لمنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) (المنعقد في فيينا، ٢- ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠

اعداد

الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا (الاكوا)
شعبة الصناعة المشتركة بين الاكوا واليونيدو

84-6458

المحتويـــــات

صفحة

١- المقدمـــة ١

٢- الوضع الصناعي الدولي والمستجدات الدولية ٢

٣- الوضع الصناعي العربي الحالـي ١٠

٤- الصناعة العربية وآفاق تطورها في المستقبل ٢٠

٥- المراجـــع ٢٧

الجـــــداول

رقم الجدول		صفحة
(١)	القيمة المضافة الى الصناعة للبلدان النامية المختلفة الدخل	٤
(٢)	معامل التشابه للترتيب القطاعي في الصناعة بين البلـــدان (القيمة المضافة)	٥
(٣)	مؤشرات النمو في الصناعة والعمالة الانتاجية (١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٣-١٩٨٠)	٨
(٤)	عناصر النمو في مكونات الطلب النهائي في بعض البلـــدان النامية في السبعينات	٩
(٥)	الدخل الفردى القومي ، مخصص الاستثمار وحصة الصناعة فـي الانتاج المحلي الاجمالي لدول نامية مختارة.....	١١
(٦)	حصة الزراعة في مجموع الاستثمارات المخططة في منطقة الاكوا والعالم العربـي.....	١٤
(٧)	مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي الاجمالي وفـي الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في منطقة الاكـــــوا والعالم العربـي	١٦
(٨)	المتوسط السنوى لمعدلات نمو القيمة المضافة في الصناعـــة التحويلية في منطقة الاكوا والعالم العربي	١٧
(٩)	التصورات المستقبلية في البلدان العربية : الناتج المحلـي الاجمالي والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ومساهمـــة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠- ٢٠٠٠) ..	٢٤
(١٠)	توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، حسب المجموعات العربية الثـــلاث	٢٥
(١١)	توزيع السكان حسب المجموعات العربية الثلاث	٢٦

١ - مقدمـــة

تخضع اهداف التنمية الصناعية العربية لظروف ديناميكية متغيرة تستدعي استقراء هذه الظروف واستشفاف مآلها لكي تبقى الاستراتيجية الصناعية العربية قادرة على التكيف مع هذه الظروف ومستفيدة منها لتحقيق اهدافها . كما تخضع هذه الاهداف الى الواقع الحالي للصناعة العربية والى الوضع الدولي القائم على اساس تقسيم العمل ، ذلك لان تشابك العلائق الاقتصادية بين الدول والمجموعات الدولية يحتم على القائمين على السياسات الصناعية متابعة التطورات الدولية والتعرف عليها قبل حصولها لتجنب اخطارها وللاحتفاظ بالقدرة على التكيف معها .

ونظرا للتطورات السريعة والهامة التي يشهدها المجتمع الدولي والاوضاع العربية الراهنة ، بات من المهم الاحاطة بهذه التطورات واستبيان نتائجها على المسار الاقتصادي العربي بوجه عام وعلى الصناعة العربية بوجه خاص. وان كان من المهم بداية التمييز بين التطورات والتغيرات الدولية ذات الصفة الاعتيادية التي تتناوب على الاقتصاد بين الفترة والاخرى وبين التطورات المستجدة التي تتم نتيجة لحدوث تغيرات جذرية في الهياكل ذاتها .

على ان مصطلحات التغيير الهيكلي واعادة الهيكلة او التشكيل ليست كاملة الوضوح . ومن هنا فمن المفيد المبادرة الى تحديد هذه المصطلحات و تبيان مفاهيمها . وبما ان التغيير قد يكون واسعا او محدودا ، وجب الفصل بين الاثنين وحين يكون التغيير بسيطا وهامشيا ، يصبح بالامكان ترك التكيف الاقتصادي معرضا لتأثير آلية السوق وحركة الاسعار والاجور التي تتضمن المشيرات والحوافز التي تحث البائعين والمشترين على اعادة توزيع موارد هم وقدراتهم بما يتوافق مع تغيرات الطلب والعرض. ولكن حتى في هذه الحالة ، قد تعجز آلية السوق عن استيعاب تلك التغيرات والتكيف بحسبها مع الحفاظ على فعالية النشاط الاقتصادي اذ ان الشركات العملاقة المتعددة الجنسيات من شأنها ان تضعف او تلجم آلية السوق وتوقفها عن تحقيق التكيف المرجو مع الاوضاع المستجدة .

اما التغيرات الجذرية ، الواسعة والسريعة ، فتعجز آلية السوق ، مهما كانت حساسة وديناميكية ، عن امتصاصها واستيعاب مضاعفاتها او عن تهيئة التكيف معها .

اما هذه التغيرات الهيكلية فتأخذ عدة اشكال منها :

أولا التغيرات في المعطيات المادية والبشرية كأن تطرأ مثلا زيادة ملموسة في رأس المال او يتم اكتشاف معادن او نفط ، او يجرى اكتساب كفاءة بشرية وقدرات فنية جديدة .

ثانيا التغيرات التكنولوجية التي تمثل تحولا اساسيا عن الاستعمالات القديمة كما في حالة استخدام الالكترونيات الصغرية(Micro-electronics).

ثالثا التغيرات الاساسية في المعلمات الثابتة (Parameters) كوقوع تغييركبير في المناخ او في عناصر الطبيعة (تغيير دائم في درجة هطول الامطار).

رابعا التغيير في اوضاع السوق وتوزيع القوى المتحكمة فيه كما حدث عندما تمكنت منظمة الاوبك من تحديد سعر النفط في سنة ١٩٧٣.

خامسا التغيير في هياكل الانتاج او التجارة او القطاعات او مراكز توطين النشاط الاقتصادى.

٢- الوضع الصناعي الدولي والمستجدات الدولية

يعاني العالم اليوم من ازمة اقتصادية خانقة لا تكاد تختلف في آثارها السلبية عن تلك التي حلت بالعالم الصناعي في عام ١٩٣٠. وتمثل الازمة الحالية مفارقة واضحة مع المسار الاقتصادى الذى ساد من الاربعينات حتى السبعينات. وليست الازمة الاقتصادية الحالية ازمة طارئة او دورية اذ انها حلت بالاقتصاد الدولي منذ اوائل السبعينات دون ان تتغير بل تبدو هذه الازمة وكأنها قد تأصلت في جوهر الاقتصاد العالمي الحالي وقد تبعتها او واكبتها مفارقات هيكلية جذرية. فهنالك على سبيل المثال تغيير كبير في تركيبة الانتاج الصناعي بحيث ان معظم الصناعات التي كانت تشكل مراكز التطور والنمو في الامس القريب كالحديد والصلب أمست اليوم بؤر تراجع وانحسار بينما بدأت صناعات جديدة مستجدة مثل الالكترونيات تحتل مراكز الصدارة ومواقع الدفع الاقتصادى. وقد رافق هذا كله ظهور مشاكل جديدة تتعلق بالتكنولوجيا والوضع المالي الدولي والتجارة الدولية.

٢/١- الخريطة الصناعية الدولية

طرأت تغيرات مهمة على التوزيع الجغرافي للصناعة العالمية. واذا ما قسمنا العالم الى ثلاث مجموعات هي : البلدان الصناعية المتقدمة التي تخضع اقتصاداتها عموما الى آلية السوق والبلدان المخططة مركزيا و البلدان النامية، ثم ركزنا على القيمة المضافة في الصناعات التحويلية منذ سنة ١٩٣٨ وحتى سنة ١٩٨٢ لبرزت الظواهر التالية :

اولا ان حصة البلدان النامية في الصناعة الدولية ظلت ترتفع باضطراد ولكن بنسب صغيرة ما بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٨ . اما في السنوات الاخيرة من حقبة السبعينات فكانت معدلات نمو الصناعة في البلدان النامية غير مستقرة حيث خضعت لتقلبات حادة . وفي خلال الفترة بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٨٢ ارتفعت مساهمة البلدان النامية في القيمة المضافة في الصناعة العالمية من ١ر٨ في المائة الى ١١ في المائة ، بينما ارتفعت حصة بلدان الاقتصادات المخططة مركزيا من ١٤ر٦ في المائة الى ٢٥ في المائة ضمن الحقبة الزمنية نفسها . اما انخفاض حصة البلدان الصناعية المتقدمة الخاضعة اجمالا لآلية السوق فيبدو انه مسار قائم غير متغير منذ ١٩٤٠ وأنه تسارع هبوطا بشكل ملحوظ بعد سنة ١٩٧٤ ، فحين كانت حصة هذه البلدان من القيمة المضافة في الصناعة الدولية اكثر من ٧٧ في المائة في سنة ١٩٦٣ ، هبطت هذه الحصة الى ٦٥ في المائة سنة ١٩٨٠ .

مع ذلك فلا شك ان حصة البلدان المتقدمة صناعيا ما زالت مرتفعة اذ تمثل ما يقارب الثلثين من القيمة المضافة في الصناعة غير انه لا بد ان نستذكر ان مجموعة صغيرة من هذه البلدان كانت تمثل ٩٥ في المائة من هذه القيمة في مطلع القرن العشرين بينما كانت معظم البلدان النامية مجرد اطراف متفرجة غير مشاركة في مجال الصناعة .

ثانيا هناك اتجاهات تاريخية واضحة تدل على ان مجموعة البلدان الصناعية التي بدأت بمجموعة صغيرة اتسعت سنة بعد سنة حتى تضمنت عددا كبيرا من البلدان قد أدت الى حدوث تغير كبير في مراكز القوى الصناعية وحتمت تعددية صناعية كان من شأنها اضعاف اهمية السوق المحلية في العملية الصناعية ، واذكت التنافس على الاسواق الخارجية خاصة اسواق البلدان النامية . وقد نجم عن ذلك ايضا الكثير من المخاطر وعدم الاستقرار في عملية اتخاذ القرار الاقتصادي وبناء العلاقات الاقتصادية الدولية .

ثالثا هناك ايضا اتجاهات متأصلة تشير الى انخفاض كثافة العمالة في القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة . ففي حين كانت عملية انتقال العمالة من الزراعة او الصناعة عملية غير معقدة وتمت بدون مشاكل مهمة ، وكذلك كانت عملية انتقال العمالة ضمن القطاع الصناعي ، الا ان عملية انتقال العمالة بين الصناعة وقطاع الخدمات بدأت تعتريها مشاكل متفاقمة كان في مقدمتها ظاهرة الكساد التضخمي .

رابعا ان تطور الصناعة في البلدان النامية لم يأخذ طابعا واحدا . ففي حين بقيت معظم البلدان النامية الفقيرة بدون نشاط صناعي يذكر ومن ثم نمت هذه البلدان بمعدلات منخفضة فقد ادى ذلك الى زيادة الهوة الاقتصادية بينها وبين البلدان النامية الاخرى من جهة ، وبينها وبين البلدان المتقدمة من الجهة الاخرى ، هذا في حين ان اكثر من نصف سكان العالم في سنة ١٩٨٠ كان من سكان هذه البلدان النامية الفقيرة .

جدول رقم (١)

القيمة المضافة الى الصناعة للبلدان النامية المختلفة الدخل

مستوى الدخل	الدخل الفردي بالدولار باسعار سنة ١٩٧٨	معدلات نمو القيمة المضافة في الصناعة	حصة المجموعة من سكان العالم الثالث ١٩٨٠	عدد البلدان في المجموعة
واطئ	٢٩٥	٤ر٩	٥٠ر٧	٢٨
منخفض - وسطي	٦٠٠ - ٢٩٥	٧ر٣	١٨ر٢	٢١
وسط - وسطي	١٣٢٠ - ٦٠٠	٨ر٦	١٥ر٧	٢٤
مرتفع - وسطي	٢٤١٥-١٣٢٠	٨ر٦	١٢ر٣	١١
مرتفع	٢٤١٥	٥ر٨	٣ر١	١١

المصدر :

Industry in a Changing World. United Nations Publications, (Sales No. E 83.II.B.6), p. 36.

جدول رقم (٢)

معامل التشابه (أ) للترتيب القطاعي في الصناعة بين البلدان (القيمة المضافة) (ب)

عينة (عدد البلدان)		العام ١٩٧٠	العام ١٩٧٥	العام ١٩٧٧
البلدان الصناعية المتقدمة	(١٧)	٠ر٨٠٣ (٦٥ر٢١٨)	٠ر٨٠٧ (٦٦ر٩٠٢)	٠ر٧٩٤ (٦١ر٦٧٠)
البلدان النامية	(٣٢)	٠ر٥٤١ (٣٦ر٥٣٨)	٠ر٥٦٧ (٤٠ر٥٩٤)	٠ر٥٦٢ (٣٩ر٧١٦)

المصـــــــــدر :

١- Some Trends in World Industrial Development (UNIDO/ID/WG.391/8, 30 March 1983)

٢- لتعريف معامل التشابه، انظر: A.E. Maxwell. Analysing Qualitative Data. London: Metheun; 1967. pp. 11, 17, 21.

(أ) المعامل (ف) الاحصائي بين قوسين.

(ب) القيمة بالدولار الاميركي الثابت.

اما البلدان التي تنتمي الى مجموعة البلدان النامية التي حققت نجاحا صناعيا ملموسا فكانت معظمها من مجموعة الدخول المتوسطة التي تراوح فيها الدخل الفردي بين ٦٠٠-١٣٢٠ دولارا و ١٣٢٠-٢٤١٥ دولارا . وهذه المجموعة من الدول مجموعة صغيرة لم يكن يسكنها اكثر من ٢٨ في المائة من سكان العالم الثالث في سنة ١٩٨٠ . بيد أن الحالة الاقتصادية عامة في البلدان الفقيرة كانت حالة متردية خلال الفترة ١٩٣٨-١٩٨٢ بل وتفاقمت في الآونة الاخيرة مواكبة الانحسار الدولي الذي شهدته بالذات الفترة بين سنة ١٩٧٤ وسنة ١٩٨٢ حين بلغت معدلات النمو في تلك البلدان ٠ر٣ في المائة سنويا بينما كانت تزيد على ٨ره في المائة بين سنتي ١٩٦٣ و ١٩٧٣ . وليس عجيبا ان تقل حصة هذه البلدان من القيمة المضافة الى الصناعة الدولية عن ٢ر٠ من واحد في المائة (انظر جدول رقم ١) .

خامسا ان تركيبة الانتاج الصناعي في البلدان المتقدمة قد تغيرت بشكل بقيت خلاله هذه التركيبات متشابهة بين البلدان الاعضاء في الاوبك مما زاد من درجة التشابه في التركيب. الا ان تغير التركيبات في الناتج الصناعي في البلدان النامية كان غير متشابه حيث اختلفت تجارب هذه البلدان عن بعضها البعض. ونجم عن هذه الاتجاهات التركيبية مضاعفات مهمة بالنسبة لأنماط الاستثمار الصناعي والتبادل التجاري الصناعي . فزيادة التشابه في تشكيلات الانتاج في البلدان المتقدمة من شأنه ان يزيد من حدة تنافس هذه البلدان فيما بينها وسيؤدي الى تغييرات متشابهة ومتزامنة في الانتاجية والاستثمار والطلب الصناعي . اما تباين هذه التركيبات الانتاجية في البلدان النامية فمن شأنه ان يخلق فرصا اكبر للتجارة فيما بينها ويغني التجربة الصناعية لهذه المجموعة من البلدان . (انظر جدول رقم ٢) .

سادسا ان التطورات الهيكلية بالامكان تبيانها بواسطة تحديد نسب الصناعات النامية والصناعات المنحسرة فمهما كانت التغيرات الهيكلية كبيرة وعميقة بين سنة ١٩٦٣ وسنة ١٩٧٣ في البلدان النامية بحيث بلغت ما يقارب ٢ر١٢ في المائة من القيمة المضافة في القطاع الصناعي ، لم تتعد هذه النسبة في البلدان المتقدمة ٦ر٣ في المائة ضمن الحقبة نفسها ، وحتى في الدول المخططة مركزيا لم تتجاوز ٢ر١١ في المائة. اما التغيرات الهيكلية في السبعينات فقد تدنت عن نسبها في الستينات في حالة المجموعات كافة ، فبلغت هذه النسب ٠ره في المائة لمجموعة البلدان النامية و٠ر٣ في المائة في البلدان المتقدمة. اما البلدان المخططة مركزيا فتجاوزت هذه النسبة ٦ر٧ في المائة في الفترة بين ١٩٧٣-١٩٧٩ .

سابعا ان زيادة العمالة في القطاع الصناعي في البلدان المتقدمة والبلدان المخططة مركزيا قد تدنت عن زيادة الانتاج في هذا القطاع. وفي الحقبة الزمنية ١٩٧٣-١٩٨٠، تدنت العمالة في القطاع الصناعي بالبلدان الصناعية المتقدمة، في الوقت الذى بقي الانتاج على ازدياد . اما العكس تماما فبالامكان ملاحظته من تجربة البلدان النامية، حيث فاق ازدياد العمالة في القطاع الصناعي زيادة الانتاجية في هذا القطاع . ففي خلال السبعينات حصل انحسار في الانتاجية في بعض الصناعات مثل النسيج والملابس في البلدان النامية بينما استمرت العمالة في الازدياد في هذه الصناعات (انظر جدول رقم ٣) .

ثامنا ساد اهتمام كبير بعناصر ومصادر النمو الصناعي وبأهمية هذه العناصر في تحديد معدلات النمو الصناعي . وتنقسم هذه المصادر الى ثلاثة اقسام : (أ) الانتاج للتصدير، (ب) الانتاج لاشباع الطلب المحلي، (ج) الانتاج لاحلال الواردات. الا انه ساد بعض الغلو في اعتبار الانتاج للتصدير وكأنه المصدر الاساسي للنمو الصناعي في الحاضر والمستقبل، فيما اشارت دراسة تشمل الحقبة الاخيرة من سنة ١٩٤٠ الى سنة ١٩٨٠ ، وبصورة واضحة، الى ان العنصر الاساسي في النمو الصناعي كان الانتاج لاشباع الطلب الحقيقي المحلي المتزايد . ويختلف تقسيم اهمية هذه العناصر باختلاف الصناعات بحيث كانت اهمية التصدير كبيرة في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، فيما احتل احلال الواردات في المرتبة الاولى بالنسبة الى انتاج الصناعات الهندسية.

ومن الجدير بالذكر ان التصدير لم يكن ذا اهمية خاصة في تحديد التصدير الصناعي وان نسبة الصادرات الى الناتج الاجمالي الصناعي في العينة التي جرت دراستها وضمت ٢٨ بلدا لم تتجاوز ٦ في المائة . وبالنسبة لمعظم البلدان المدروسة تراوحت نسب الصادرات الى الناتج الاجمالي بين صفر وستة في المائة . ومن ثم فلم يشهد هذا المجال سوى امثلة ضئيلة عن النمو بواسطة الصادرات ، بل نجمت اهمية هذه الصادرات عن كونها مكملة للطلب المحلي وليست بديلا عنه. ولذلك فان " الخيار" الاستراتيجي بين الاستعاضة عن الواردات وتعزيز ودعم الصادرات ليس خيارا حقيقيا . اذ ان الاثنين في الواقع يكمل الواحد منهما الاخر (انظر جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٣)

مؤشرات النمو في الصناعة والعمالة والانتاجية

(١٩٦٣-١٩٧٣ و ١٩٧٣-١٩٨٠)

نوع النشاط الاقتصادي	البلدان الصناعية المتقدمة				البلدان النامية				البلدان المخططة مركزيا			
	الانتاج		العمالة		الانتاج		العمالة		الانتاج		العمالة	
	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠	١٩٦٣-٧٣	١٩٧٣-٨٠
الأغذية والمشروبات والتبغ	٣ر٧	٢ر٦	٠ر٦-	٠ر٠	١ر٣	٢ر٧	٢ر٧	٥ر٧	٧ر٥	٣ر٦	٢ر٥	١ر٠
المنسوجات	٣ر٩	١ر٠	٢ر١-	٣ر٠-	٥ر٢	٣ر٢	٧ر٤	١ر٢	٦ر٣	٤ر٢	١ر٤	٠ر٤
الألبسة، الصناعة الجلدية والاحذية	٢ر١	٣ر٠	٩ر٠-	٤ر١	٢ر١	١ر٧	٧ر٣	٢ر٩	٧ر٦	٤ر٩	٣ر٣	٠ر٧
الخشب والمفروشات	٥ر٤	٩ر٠	٢ر١-	٩ر٠	٤ر٣	١ر٧	٧ر٤	١ر٩	٦ر٥	٤ر٥	٢ر١	٠ر٠
الورق والطباعة والنشر	٤ر٦	٢ر٤	٠ر١-	٠ر٠	٦ر٣	٢ر٤	٨ر٧	٢ر٩	٧ر٨	٤ر١	٣ر٠	٠ر٨
الكيماويات والاسمدة ومواد البلاستيك	٨ر١	٦ر٣	٩ر١	١ر٠	٦ر١	٣ر٥	١٠ر١	٤ر٨	١٠ر٥	٦ر٨	٣ر٦	١ر٥
المنتجات التعدينية غير المعدنية	٩ر٤	١ر٩	٥ر٠-	١ر١	٣ر١	٤ر٣	٧ر٨	٦ر١	٨ر٣	٤ر٩	٣ر٤	١ر١
الصناعات المعدنية الاساسية	٨ر٤	١ر٠-	٢ر٠-	٢ر٦	١ر٩	٤ر٦	٧ر٧	٦ر٩	٦ر٧	٤ر٣	٢ر٠	٠ر٩
المنتجات المعدنية المصنعة	٩ر٥	٢ر٨	١ر٢	١ر٠	٣ر٧	٢ر٨	١٠ر٦	٦ر٧	٩ر٥	٤ر١	٤ر٤	٢ر٤
مجموع الصناعات التحويلية	٢ر٥	٢ر٣	٢ر١-	٥ر٠	٤ر٠	٢ر٨	٧ر١	٥ر٠	٤ر٢	٤ر٢	٢ر٨	٠ر٧

المصـــــدر: Some Trends in World Industrial Development, (UNIDO/ID/WG.391/8, 30 March, 1983).

جدول رقم (٤)

عناصر النمو في مكونات الطلب النهائي في بعض البلدان النامية في السبعينات

(النسبة)

البلد	بضائع استهلاكية اساسية			بضائع وسيطة			بضائع رأسمالية واستهلاكية معمرة			المجموع		
	الطلب المحلي	دعم الصادرات	احلال الواردات	الطلب المحلي	دعم الصادرات	احلال الواردات	الطلب المحلي	دعم الصادرات	احلال الواردات	الطلب المحلي	دعم الصادرات	احلال الواردات
الجماهيرية العربية الليبية	٩ر١٥٠	٢ر٠	-٥ر٥٢	٠ر١٠٩	-	-٩ر٠	-	-	-	١ر١٣٤	١ر٣	-٤ر٣٥
العراق	٨ر١٥٤	-٩ر١	-٩ر٥٢	٩ر٢٦٠	٩ر٧	-٦ر١٧٠	٠ر٢٧٥	١ر٠	-١ر١٧٥	٢ر٢٢١	٩ر٢	-١ر١٢٤
تونس	٢ر١٠٣	٧ر٣٤	-٩ر٣٧	٤ر١١٥	٥ر١٨	-٩ر٣٣	٣ر١٤٩	٦ر٢	-٩ر١٥	٢ر١١٤	٠ر١٩	-٢ر٣٣
الأردن	٠ر١٨١	٥ر١٥	-٥ر٩٦	٢ر١١٢	٨ر١٧	-٠ر٣٠	-	-	-	٢ر١٣١	٠ر١٦	-٢ر٤٧
مصر	٤ر٨٣	٧ر١٧	-١ر١	٩ر٨١	٢ر٨	٩ر٩	٢ر٥٨	٧ر٠	١ر٤١	٥ر٧٧	٠ر١٠	٥ر١٢
ايران	٥ر١١١	١ر١٩	-٦ر٣٠	٤ر٩٦	٣ر١	٣ر٢	٨ر٩٧	٥ر١	٧ر٠	٢ر١٠٠	٣ر٤	-٥ر٤
البرازيل	٤ر٩٢	٦ر٨	-٠ر١	٧ر١٠٠	٦ر٢	٣ر٣	٥ر٤	-	-	٣ر٩٩	٤ر٣	٧ر٢
قبرص	٧ر٣٨	١ر٥٠	٢ر١١	٠ر٢٧	٠ر٢٩	٠ر٤٤	٤ر٥	٦ر١٩	٠ر٧٥	٨ر٣٧	٩ر٣٢	٣ر٢٩
تركيا	٢ر١٠٣	٧ر٣٤	-٩ر٣٧	٤ر١١٥	٥ر١٨	٩ر٣٣	٣ر١٤٩	٦ر٢	-٩ر٥١	٢ر١١٤	٠ر١٩	-٢ر٣٣
كولومبيا	٤ر٨٤	٥ر١٦	-٩ر٠	٧ر٩٥	٩ر١٣	-٦ر٩	٥ر٦٤	١ر٣	٤ر٣٢	٦ر٨٤	٣ر١٠	١ر٥
كوريا	٠ر٧١	١ر١٨	٠ر١٠	٧ر٨٥	٤ر١٠	٩ر٣	٤ر٥٢	٥ر١	٥ر٣٢	٢ر٧٦	٢ر١٣	٦ر١٠
الفلبين	٣ر٨٦	٨ر٨	٩ر٤	٩ر١٠٣	٧ر٤	-٣ر١١	٢ر٩٨	٣ر١	٠ر٥	٠ر٩٩	٦ر٦	-٥ر٦
تايلند	٦ر٥٧	٠ر٢	٤ر٢	١ر٩١	٨ر٢	٠ر٧	٠ر٤٢	٥ر٠	٥ر٥٧	١ر٥٧	٦ر١	٤ر١٣
سري لانكا	٧ر٦٩	٥ر٣	٨ر٢٦	٢ر٩٥	٧ر٨	٦ر٤	١ر٣٣	٢ر١	٦ر٤٨	٣ر٩٨	٦ر٥	٥ر٣٧
اندونيسيا	٩ر٨٠	١ر٠	١ر١٨	٣ر١١٣	٦ر١	-٩ر١٤	٧ر٤٩	٨ر٠	٥ر٤٩	٨ر٧٨	٢ر١	٠ر٢٠
الهند	٥ر١٨	٧ر١١	٢ر٠	٥ر٩٤	٦ر٢	٩ر٢	٧ر٧٦	٥ر٤	٨ر١٨	٢ر٨٨	٢ر٥	٦ر٦

المصدر: Some Trends in World Industrial Development, (UNIDO/ID/WG.391/8, 30 March 1983).

تاسعا كانت معدلات النمو للدخل الفردي، في البلدان النامية تتراوح في الفترة ١٩٦٠-١٩٨٠ بين ناقص ٧ر٠ في المائة في اوغندا وبين ٧ر٣ في المائة في الصين. اما البلدان الثلاثة التي جاءت في اعلى قائمة النمو بين الدول الفقيرة فهي الصين (٧ر٣)، وباكستان (٨ر٢) وسرى لانكا (٤ر٢) أما بين البلدان النامية من ذوات الدخول الفردية المتوسطة فعلى رأس القائمة رومانيا (٦ر٨) وكوريا الجنوبية (٧ر٠) ويوغوسلافيا (٤ر٥) في المائة. ومن الجدير بالذكر هنا أن البلدان النامية الأكثر نموا هي دائما البلدان التي تعلو فيها حصة الاستثمار الى الدخل، فهذه الحصة ترتفع الى ٣٦ في المائة في سرى لانكا و ٣١ في المائة في الصين بالنسبة للدول الفقيرة، وتصل الى ٣٥ في المائة في يوغوسلافيا و ٣٤ في المائة في رومانيا و ٣١ في المائة في كوريا الجنوبية.

ولابد من الاشارة الى ان هذه الارقام تدل بوضوح الى كون معدل الاستثمار الى الدخل عنصرا مهما في تحديد النمو، كما نصت عليه النظرية التقليدية للتنمية ومن الطبيعي ايضا اننا اذا ما تتبعنا مخصصات الاستثمار في البلدان النامية غير القادرة على النمو السريع لوجدنا كذلك انها تعاني من انخفاض كبير في مخصصات الاستثمار.

وتدل التجربة الصناعية لهذه البلدان على انه من بين البلدان النامية الفقيرة كانت الصين وباكستان وسرى لانكا اكثرها نموا في المجال الصناعي. ونفس النخبة من البلدان النامية ذوات الدخول الفردية المتوسطة - رومانيا، كوريا الجنوبية ويوغوسلافيا - هي ايضا اكثر البلدان النامية في هذه النخبة من البلدان تقدما في الصناعة. ولهذا فان العبرة التاريخية من هذه الارقام ان البلدان النامية الهادفة الى النمو والتقدم حققت هذا التقدم عبر مخصصات عالية من الاستثمارات الى الدخل مع ايلائها اهتماما كبيرا وعميقا الى الصناعة (أنظر جدول رقم ٥).

٣- الوضع الصناعي العربي الحالي

وتعتبر الفترة الزمنية ١٩٧٠-١٩٨٠ من اهم الفترات في تاريخ العالم العربي المعاصر حيث توفر للعرب مقدرات اقتصادية هائلة دفعت عجلة التقدم في المنطقة بسرعة فائقة لم تشهدها من قبل. وقد نتج عن ذلك تغيرات مهمة في الهياكل الاقتصادية والمؤسسية والاجتماعية بدلت عبرها المنطقة العديد من انماط حياتها الاقتصادية وتراكيب الانتاج والاستهلاك والاستثمار على صعيدها. بالطبع لم تشمل التطورات الاقتصادية جميع البلدان العربية بالنسب نفسها فقد كان الاثر الاكبر لهذه المرحلة على البلدان العربية النفطية والبلدان العربية الاخرى المرتبطة بها مباشرة.

جدول رقم (٥)

الدخل الفردى القومي ، مخصص الاستثمار وحصة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي لدول نامية مختارة

البلد	الدخل القومي الفردى		مخصص الاستثمار	حصة الصناعة في الانتاج المحلي الاجمالي
	القيمة (دولار) ١٩٨٠	النمو (٪) ١٩٦٠-١٩٨٠	(٪)	(٪)
الدخل المنخفض				
بنغلادش	١٣٠	١ر٣	١٧	١٣
اثيوبيا	١٤٠	١ر٤	١٠	١٦
نيبال	١٤٠	٠ر٢	١٤	١٣
بورما	١٧٠	١ر٢	٢٤	١٣
افغانستان	-	٠ر٩	١٤	-
زائير	٢٢٠	٠ر٢	١١	٢٣
موزامبيق	٢٣٠	-٠ر١	١٠	١٦
الهند	٢٤٠	١ر٤	٢٣	٢٦
سرى لانكا	٢٧٠	٢ر٤	٣٦	٣٠
تانزانيا	٢٨٠	١ر٩	٢٢	١٣
الصين	٢٩٠	٣ر٧	٣١	٤٧
باكستان	٣٠٠	٢ر٨	١٨	٢٥
أوغندا	٣٠٠	-٠ر٧	٣	٦
السودان	٤١٠	-٠ر٢	١٢	١٤
الدخل الوسط				
غانا	٤٢٠	-١ر٠	٥	٢١
كينيا	٤٢٠	٢ر٧	٢٢	٢١
مصر	٥٨٠	٣ر٤	٣١	٣٥
تايلند	٦٧٠	٤ر٧	٢٧	٢٩
الفلبين	٦٩٠	٢ر٨	٣٠	٣٧
المغرب	٩٠٠	٢ر٥	٢١	٣٢
بيرو	٩٣٠	١ر١	١٦	٤٥
كولومبيا	١١٨٠	٣ر٠	٢٥	٣٠
تركيا	١٤٧٠	٣ر٦	٢٧	٣٠
كوريا الجنوبية	١٥٢٠	٧ر٠	٣١	٤١
ماليزيا	١٦٢٠	٤ر٣	٢٧	٣٧
البرازيل	٢٠٥٠	٥ر١	٢٢	٣٧
المكسيك	٢٠٩٠	٢ر٦	٢٨	٣٨
شيلي	٢١٥٠	١ر٦	١٨	٣٧

(يتبع)

جدول رقم (٥) (تابـــع)

الدخل الفردى القومي ، مخصص الاستثمار وحصة الصناعة
في الانتاج المحلي الاجمالي لدول نامية مختـــارة

البلد	الدخل القومي الفـــردى		مخصـــص الاستثمار	حصة الصناعـــة في الانتاج المحلي الاجمالي
	القيمة (دولار) ١٩٨٠	النمو (٪) ١٩٦٠-١٩٨٠	(٪)	(٪)
أفريقيا الجنوبية	٢٣٠٠	٢ر٣	٢٩	٥٣
رومانيـــا	٢٣٤٠	٨ر٦	٣٤	٦٤
الأرجنتيـــن	٢٣٩٠	٢ر٢	-	-
يوغوسلافيـــا	٢٦٢٠	٥ر٤	٣٥	٤٣

مصدر: World Bank, World Development Report 1982.

اما اهم نتائج ومترتبات هذه الحقبة الزمنية فتتلخص بما يلي :

١- ارتفاع سعر النفط وانتقال القرار النفطي الى سيطرة البلدان المصدرة واستكمال الملكية الوطنية للانتاج وآبار النفط. فلأول مرة في التاريخ المعاصر تتمكن مجموعة من البلدان النامية من تملك القرار الاقتصادي فيما يختص بمواردها الطبيعية. وكان من جراء ارتفاع سعر النفط واستكمال الملكية الوطنية له ان ارتفعت العائدات النفطية ارتفاعا هائلا أتاح لمعظم هذه البلدان تجميع احتياطي نقدي كبير بالعملات الاجنبية مع رفع استيراداتها اضعاف ما كان عليه من قبل.

٢- تمكنت البلدان العربية المصدرة للنفط من استثمار اموال كبيرة في تطوير البنى الاساسية لاقتصادياتها مما ادى الى ارتفاع كبير في الطلب على قطاع الانشاء والتعمير مع رفع معدلات نمو هذا القطاع الى مستويات عالية جدا.

٣- لم تواكب عملية انشاء البنى الاساسية استثمارات انتاجية في بادئ الامر، مما ادى الى خلل واضح في البنية الاقتصادية بالدول النفطية ورفع وزاد من تكاليف هذه البنى الاساسية الجارية والرأسمالية، كما أرهق الاقتصاديات العربية بتكاليف متوقعة للصيانة دون مقابل انتاجي مهم.

٤- يسود اتجاه واضح في البلدان المصدرة للنفط لينحو بها الى رفع مستويات الاستثمار الانتاجي خاصة في قطاعات النفط والطاقة والبتروكيماويات المنتجة محليا لاستغلال المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الاقتصادات وترتبط معظم هذه الاستثمارات بالعالم الخارجي اذ ان معظم طاقاتها الانتاجية موجهة للتصدير.

٥- بدأت مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي العربي بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتستهدف هذه الدول انشاء سوق مشتركة ووحدة جمركية وتنسيق السياسات المالية والعمالية والنفطية والصناعية تمهيدا للانتقال الى مرحلة متقدمة من التعاون تصل الى مستوى الاندماج والوحدة الاقتصادية. وليس من دليل حتى اليوم على ان هذه الظاهرة ستمتد الى المنطقة العربية بكاملها ولكن ليس مستبعدا ان تكون هذه المرحلة التعاونية نقطة انطلاق لتشمل سائر البلدان العربية، فتجربة مجموعة البنولوكس مهدت بدورها لقيام المجموعة الاقتصادية الاوروبية (EEC) ولم تتعارض معها.

٦- لم يكن تأثير النفط ايجابيا في جميع الاحوال اذ انه ترك اثارا سلبية منها تفاقم التضخم والفصم بين الاستهلاك العالي والانتاج المحلي ثم الفصل بين الاستهلاك الفردي والدخل المتأتي من المشاركة بالانتاج. كما ادى ارتفاع اسعار النفط وتوافر احتياطات كبيرة من العملات الاجنبية وبالتالي ارتفاع الاستيراد الى نتائج سلبية لحقت بالقطاع الزراعي المحلي اذ توفرت البضائع المحلية وارتفعت تكاليف العمالة ونزح العمال من الارض الزراعية والريف الى المدن فوقع الفلاح العربي بين قبضة انخفاض اسعار انتاجه من جهة وبين ارتفاع

تكاليف معيشته من جهة اخرى . كما تدنت نسبيا مخصصات الاستثمار في هذا القطاع فبالرغم من ارتفاع الاستثمارات الزراعية من ثمانية الاف مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ٢٥ر٥ الف مليون دولار خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ ، فان نسبة الاستثمارات المخصصة للتنمية الزراعية انخفضت من ١٤ في المائة من هذه الاستثمارات خلال الفترة الاولى الى اقل من ٩ في المائة من الاستثمارات الكلية خلال الفترة الثانية . ويعود معظم هذا الانخفاض الى تراجع الاستثمارات المخصصة للزراعة في منطقة الاكوا من ١٥ر٣ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٥ الى ٨ر٤ في المائة خلال الفترة ١٩٧٦-١٩٨٠ (انظر جدول رقم ٦) .

جدول رقم (٦)

حصة الزراعة في مجموع الاستثمارات المخططة في منطقة الاكوا والعالم العربي

(بملايين الدولارات وبالنسبة المئوية)

	١٩٧٠-١٩٧٥		١٩٧٦-١٩٨٠	
	بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية	بملايين الدولارات	بالنسبة المئوية
منطقة الاكوا *	٣٨٦٥	١٥ر٣	١٤٥٤٤	٨ر٤
العالم العربي	٨٠٢٣	١٤ر٠	٢٥٥٠١	٩ر٠

* بما في ذلك مصـــــر .

المصدر: الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات عربية اخرى . التقرير الاقتصادي العربي الموحد . ١٩٨١ .

وفي ضوء ما سبق يتبين ان اهمية القطاع الزراعي في الناتج الوطني الاجمالي في المنطقة العربية قد تراجعت خلال الفترة الزمنية ١٩٧٠-١٩٨٠ من ١٦ر٨ في المائة الى ٦ر١ في المائة ، في حين تراجعت في منطقة الاكوا من ١٣ر٥ في المائة الى ٤ر٨ في المائة في الفترة نفسهـــا .

٧- ارتفعت مساهمة الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي الاجمالي العربي من ٩ر٢٢ في المائة سنة ١٩٧٠ الى ٣ر٤٨ في المائة سنة ١٩٨٠ الا انها تدنت فيما بعد لتصل الى ٤ر٣٨ في المائة سنة ١٩٨٢. ونظرا للتقلبات التي شهدتها هذه الصناعات، من الطبيعي ان ترد مساهمة القطاعات المنتجة الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي وذلك من اجل استخراج الدلالة الحقيقية لمساهمة القطاعات الاخرى. فمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي هبطت من ٨ر٢١ في المائة سنة ١٩٧٠ الى ٧ر١١ في المائة سنة ١٩٨٠ والى ٧ر١٠ في المائة سنة ١٩٨٢. وشهدت الزراعة في منطقة الاكوا تراجعا مماثلا حيث انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي من ٩ر١٧ في المائة عام ١٩٧٠ الى ١٠ في المائة عام ١٩٨٠ والى ٩ر٨ في المائة عام ١٩٨٢. اما مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي العربي، فقد هبطت من ٩ر١١ في المائة في سنة ١٩٧٠ الى ٧ في المائة في سنة ١٩٨٠، ثم ارتفعت قليلا الى ٦ر٨ في المائة في سنة ١٩٨٢، بينما لم يطرأ اى تعديل ملحوظ على هذه النسبة بين سنة ١٩٧٠ و ١٩٨٢ اذا ما قيست مساهمة هذه القطاعات بنسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي حيث تراوحت ما بين ١٤ و ١٥ في المائة خلال الفترة ١٩٧٠ و ١٩٨٢. وفيما يخص منطقة الاكوا، فقد شهدت كذلك مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي تغيرات بين عام ١٩٧٠ (٧ر١١ في المائة) و ١٩٨٠ (٢ر٦ في المائة) و ١٩٨٢ (٢ر٨ في المائة) وذلك نتيجة التقلبات الحاصلة في الصناعات الاستخراجية. وبالفعل لم تشهد مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي اى تغير ملحوظ خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٨٢ وهي شبيهة تماما لمساهمة مجموع الصناعة التحويلية العربية (انظر جدول رقم ٧).

جدول رقم (٧)

مساهمة القطاعات المنتجة في الناتج المحلي الاجمالي وفي الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي في منطقة الاكوا والعالم العربي

(بالنسبة المئوية)

	منطقة الاكوا			العالم العربي		
	١٩٧٠	١٩٨٠ (أ)	١٩٨٢	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٢
أ) القطاعات المنتجة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي						
الزراعة	١٣ر٥	٤ر٨	٥ر٧	١٦ر٨	٦ر١	٦ر٦
الصناعة الاستخراجية	٢٤ر٤	٥٢ر٣	٤١ر٨	٢٢ر٩	٤٨ر٣	٣٨ر٤
الصناعة التحويلية	١١ر٧	٦ر٢	٨ر٢	١١ر٩	٧ر٠	٨ر٦
ب) القطاعات المنتجة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي غير النفطي						
الزراعة	١٧ر٩	١٠ر٠	٩ر٨	٢١ر٨	١١ر٧	١٠ر٧
الصناعة التحويلية	١٥ر٥	١٣ر٠	١٤ر٢	١٥ر٥	١٣ر٦	١٣ر٩

المصدر : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات عربية اخرى .
التقرير الاقتصادى العربي الموحد. أعداد السنوات ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ، ١٩٨٣ .

(أ)
1. ECWA. National Accounts Studies, Bulletin No. 4. October 1981.
2. United Nations. (Yearbook of National Accounts Statistics,). Issues of 1980 and 1981.

وتختلف مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي من قطر لآخر حيث تراوحت هذه المساهمة في عام ١٩٨٠ ما بين واحد في المائة في عمان (٩ر٠ من واحد في المائة في ١٩٨٢) وما يقارب ١٧ في المائة في المغرب (٥ر١٧ في المائة عام ١٩٨٢) نظرا لاختلاف دور هذا القطاع. وتقوم الصناعة التحويلية بدور اكبر في الدول العربية غير المصدرة للنفط كالمغرب ولبنان ومصر وتونس والاردن. اما بين البلدان العربية المصدرة للنفط فقد برزت البحرين والجزائر حيث ساهمت الصناعة التحويلية في هذين البلدين بنسب مرتفعة في عام ١٩٨٠ حوالي ٣ر١٦ في المائة في الجزائر (الا انها انخفضت الى ٦ر١٢ في المائة في عام ١٩٨٢. اما في البحرين فقد بلغت النسبة ٦ر١٢ في المائة في عام ١٩٨٢ وارتفعت الى ٦ر٢٠ في المائة في عام ١٩٨٢). واذا ما استثنينا النفط من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر لارتفعت مساهمة هذا القطاع الى ٨ر٢٦ في المائة في عام ١٩٨٠، ولكنها هبطت فيما بعد الى ٤ر١٧ في المائة في عام ١٩٨٢.

اما في البلدان العربية الاقل نموا، فقد تراوحت مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ ما بين ٦ر١٤ في المائة في اليمن الديمقراطية (٢ر١١ في المائة عام ١٩٨٢) و ٦ر٤ في المائة في جيبوتي (٦ر٤ في المائة كذلك في عام ١٩٨٢) (١).

من ناحية اخرى كانت معدلات نمو القيمة المضافة في الصناعة التحويلية مرتفعة نسبيا وخاصة في البلدان العربية المصدرة للنفط نظرا لتدني هذه القيمة في سنة الأساس ونظرا لارتفاع المخصصات الاستثمارية في هذا القطاع. ويشير الجدول رقم ٨ الى ارتفاع معدلات النمو في الصناعة التحويلية خلال فترة السبعينات في منطقة الاكوا والعالم العربي.

جدول رقم (٨)

المتوسط السنوي لمعدلات نمو القيمة المضافة في الصناعة التحويلية
في منطقة الاكوا والعالم العربي
(بالنسبة المئوية)

	منطقة الاكوا		العالم العربي
	بالاسعار الجارية	بالاسعار الثابتة (لعام ١٩٧٠)	بالاسعار الجارية
١٩٦٠-١٩٧٠	٧ر٦	٤ر٧	٥ر٨
١٩٧٠-١٩٧٩	٥ر٢٠	٧ر١٠	٩ر١٩

المصدر:

1. United Nations. Yearbook of Ntional Accounts Statistics, 1981.
2. (World Bank), World Development Report. 1982.

(١) الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ومنظمات عربية اخرى، التقرير الاقتصادي العربي الموحد. أعداد السنوات ١٩٨١ و ١٩٨٣.

٨- تشكو الصناعة العربية القائمة من ضعف واضح في روابطها الخلفية اذ ان هناك غيابا شبه كامل للصناعات الاساسية حيث تصدر الخامات وتستورد المعادن المصنعة في مستويات متقدمة، اما الصناعات القائمة في الحاضر والمستقبل فلن تسد حاجات المنطقة الحالية او المستقبلية. كما ان ثمة نقصا في صناعة معدات التجهيز مما يقتضي استيراد مجمل الالات والوسائل الانتاجية حتى غير المعقد منها. ويوجد خلل في التوازن بين المتوفر والمتاح من المواد الغذائية وبين صناعة الاغذية مما يستدعي استيراد معظم المواد الاولية من الخارج خاصة الحبوب والزيوت والسكر.

٩- تنتهي معظم منتوجات الصناعة العربية الى الاستهلاك النهائي مما يترك فجوات كبيرة في التشابك القطاعي، فمعظم الصناعات العربية تنتج اما موادا نهائية مثل صناعة الملابس والصناعات الجلدية وصناعة الاسمدة، واما موادا وسيطة مهيأة للتصدير مثل الصناعات الكيماوية أو المعدنية. ويعزى ضعف الروابط الخلفية والامامية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية اساسا الى صغر الحجيم الاقتصادى لمعظم الدول العربية وضعف القدرات التكنولوجية المحلية. ولا يمكن حل هذه المشكلة دون تجميع السوق والمعطيات والموارد الطبيعية اما على اسس اقليمية تتعدى المستويات القطرية كما هي الحالة في مجلس التعاون لدول الخليج او على المستوى الاقليمي العربي بكامله. غير ان الواقع يشير الى ان التجمعات دون الاقليمية تبدو اكثر احتمالا وجدوى في الاجل القصير.

١٠- تدني معدل النمو السنوى للانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية عن معدل النمو السنوى للانتاجية في الاقتصاد ككل. وهكذا يبدو ان الصناعة التحويلية لم تلعب دورا اساسيا في دفع وتحريك عملية التنمية في المنطقة العربية بل بقي تأثيرها في السبعينات محدودا. وهنالك ايضا تفاوت كبير في معدلات نمو الانتاجية بين مختلف البلدان العربية، فبينما ارتفعت معدلات نمو الانتاجية في الصناعة التحويلية (٤٠٫٧ في المائة) في دولة قطر بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ كان معدل هذا النمو سالبا في الجمهورية العربية اليمنية في الفترة نفسها.

١١- احتلت الصناعات الكيماوية، حتى في حداثة عهدها، المرتبة الاولى في تكوين القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية العربية حيث بلغت مساهمتها بالقيمة المطلقة ٨٫٥ بليون دولار في عام ١٩٨٠، او بمقدار ٣٢٫٧ في المائة من مجموع القيمة المضافة للقطاع الصناعي بأكمله. وتساهم المملكة العربية السعودية بحوالي نصف القيمة المضافة في الصناعة الكيماوية العربية. اما الصناعات الغذائية فتأتي في المرتبة الثانية، فقد بلغت مساهمة هذه الصناعات حوالي ٤٫٨ بليون دولار في عام ١٩٨٠ اى حوالي ١٩ في المائة من القيمة المضافة في قطاع الصناعات التحويلية وقد تركزت هذه الصناعة في الجزائر ومصر والمغرب والعراق وسوريا، حيث ساهمت مجتمعة بنسبة ٧٦ في المائة من اجمالي ناتج الصناعات الغذائية العربية. وتتفاوت اهمية الصناعات الغذائية ومساهمتها في ناتج الصناعات التحويلية

بين البلدان العربية فبينما تمثل ٨٥ في المائة في موريتانيا، و ٥٠ في المائة في الجمهورية العربية اليمنية و ٤٨ في المائة في الصومال و ٣١ في المائة في مصر و ٢٩ في المائة في الجزائر و ٢٨ في المائة في كل من لبنان والمغرب، نجدها لا تمثل اكثر من ٤٫٨ في المائة في الكويت و ٨٫٠ في المائة في دولة الامارات وذلك في عام ١٩٨٠.

وبمقارنة انتاج البلدان العربية من الصناعات الغذائية مع ماهو متوفر في البلدان النامية الاخرى لوجدنا ان البلدان العربية تنتج ٥٫٠ في المائة من الحبوب المطحونة مقابل ٢٠ في المائة في البلدان النامية و ٤٫٠ في المائة من الزيوت النباتية مقابل ٦٠ في المائة للبلدان النامية و ٦٫٠ في المائة من السكر مقابل ٥٥ في المائة للبلدان النامية. وتبين هذه النسب ضعف القدرات الانتاجية العربية في هذا القطاع المهم من الصناعة التحويلية.

وتأتي الصناعات النسيجية في المرتبة الثالثة من حيث مساهمتها في قطاع الصناعات التحويلية، حيث شكلت هذه المساهمة حوالي ١٤ في المائة من اجمالي تكوين القيمة المضافة في هذا القطاع في سنة ١٩٨٠. وقد تركزت هذه الصناعة في كل من مصر والجزائر و سوريا والمغرب والعراق ثم تونس.

ولم تبرز الفروع الصناعية الاخرى بشكل واضح كي يتسنى تحديد مرتبتها من حيث المساهمة في تكوين اجمالي الناتج الصناعي، او في تكوين القيمة المضافة في قطاع الصناعة التحويلية وان تكن صناعة الالات والمكائن في مقدمة هذه الفروع.

ان هذه النظرة الخاطفة على الخريطة الجغرافية للصناعة التحويلية في المنطقة العربية تشير الى كون الهياكل الصناعية في المنطقة العربية لا زالت في اطوارها الاولية، فلو استثنينا صناعة البتروكيماويات، لوجدنا هذه الصناعات تتمركز في صناعة الاغذية وصناعة الملابس وهي صناعات استهلاكية غير معقدة تتواجد في معظم البلدان النامية كما تواجدت في حداثة التحول الصناعي. كما ان بقاء هيكل الصناعة التحويلية دون تغيير سيبقي البلدان العربية على اعتمادها على الاسواق الخارجية لتلبية حاجاتها من السلع الصناعية المهمة، وخاصة سلع وسائل الانتاج والتقنيات الاخرى، الامر الذى سيزيد من تبعية الاقتصادات العربية وارتباطها بهيكل تقسيم العمل الدولي الراهن.

٤- الصناعة العربية وآفاق تطورها في المستقبل

ادت التطورات العاصفة التي شهدها العالم العربي في السبعينات الى نتائج عميقة منها ارتفاع العائدات النفطية مما اتاح للدول العربية القدرات الاقتصادية على تكثيف الاستثمار وما ادى بالتالي الى تغيير قيمة ومكونات رأس المال الوطني. وقد زاد نتيجة لذلك نصيب الاستثمار في مجال البنى الاساسية وضوحا في البلدان النفطية، فتغيرت هذه البنى في معظم الاقتصاديات العربية التي شهدت انشاء وتوسيع المطارات والطرق والابنية والمستشفيات والمدارس مع ما لهذه المنشآت من دور فعّال في تهيئة سبل التقدم والدفع الاقتصادي. لكن الآثار الناجمة عن تلك المنجزات لا يمكن تجسيدها بعد بصورة ملموسة وقد ينقضي زمن ليس بالقصير قبل ان يتسنى التعرف على فعاليتها وجدواها. ان ارتفاع عدد المتعلمين وتحسن الاوضاع الصحية لا تعطي ثمارها الايجابية الا بعد سنين عديدة. غير ان هذه البنية تبقى تحتية ولا تظهر للعيان قبل ربطها ببنية انتاجية فوقية تشكل البنية التحتية قاعدتها المتينة وتكفل بالتالي صيانتها واستمراريتها، والا اصبحت هذه البنى عبئا لا يمكن للاقتصاد ان يتحمله. ومن هذا المنطلق فقد اعتمدنا فيما يلي تصورات مستقبلية من شأنها ان تضفي تحولات جذرية على الاقتصاد بغية تقوية دور القطاعات الانتاجية.

وبالامكان استقراء المستقبل اما على اساس استمرار الماضي او بموجب ارادة مخططة قادرة على تخطي المسار التاريخي وتحديد وجهة جديدة للاقتصاد والمجتمع. وسنعرض في هذا القسم كلتا الحالتين. ففي الحالة الاولى سنفترض ان المسار التاريخي للاقتصاد سيبقى على ما هو عليه اليوم وكما كان بالامس وعلى هذا الاساس تحدد البنية الاقتصادية المستقبلية، ولا سيما مساهمة القطاع الصناعي في اجمالي الناتج المحلي المستقبلي. اما الحالة الثانية فتتضمن تحولات جذرية في الاقتصاد على اساس ادخالها وتنفيذها ضمن خطط التنمية ومن ثم يمكن احراز تغير جذري في البنية الاقتصادية وايلاء القطاع الصناعي دورا اساسيا وزيادة مساهمته في تطورات الاقتصاد القومي. وبما ان استمرار الماضي وتغير المسار التاريخي للاقتصاد يخضع لتوفر الامكانيات الاقتصادية، فقد ربطنا كلتا الحالتين بثلاث فرضيات اساسية حول تطور الدخل القومي. ففي الفرضية الاولى احتسبت لدول النفط بقاء سعر النفط متدنيا حتى سنة ١٩٨٧ ومن ثم ارتفاعه ببطء بحيث يحفظ قيمته الفعلية حتى سنة ٢٠٠٠. اما الفرضية الثانية فتقضي بارتفاع سعر النفط الحقيقي بعد سنة بمعدلات تفوق ٢ في المائة حتى سنة ١٩٩٠ وبمعدل ٣ في المائة بين سنتي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ وبمعدل ٤ في المائة بين سنتي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وفي الدول غير النفطية فقد احتسب المسار التاريخي على نحو متفائل أساسا. وبخصوص التصور الثالث فقد تم اعتماد نمط متحفظ للنمو يقل عن النمو التاريخي لكل من البلدان النفطية وغير النفطية كما هو مفصل في الجدول ٩ (١).

---

(١) يمكن الاطلاع على المعادلات الحسابية التي استعملت في تحديد حصص القطاعات في النص الانكليزي لهذه الدراسة.

هذا ويمكن تلخيص اهم النتائج التي اسفرت عنها الفرضيات السابقة :
وفقا لمعظم التصورات المستقبلية المحتسبة من قبل الاكوا (الجدول رقم ٩) ، فان القطاع الصناعي التحويلي بحاجة للنمو بوتيرة سريعة للغاية وبمعدل سنوى يتراوح بين ١٤ و ١٨ في المائة. اما معدل النمو المتدني والبالغ ١١ في المائة، فقد تم التوصل اليه على اساس انه يمثل التصور المتشائم من بين العديد من هذه التصورات . وتفصيلا لما سبق ، يكشف تحليل التصورات القائمة على اساس استقراء المسار التاريخي لنمو الصناعة، ان متوسط معدل النمو السنوى المتوقع في قطاع الصناعة سيتراوح بين ١٤ و ١٥ في المائة. وتفترض هذه التصورات حدوث تغير بسيط في البنية الاقتصادية ، بحيث ترتفع حصة الصناعة التحويلية ضمن الناتج المحلي الاجمالي عن المعدل الحالي الذى يتراوح ما بين ٩ في المائة و ١٣ في المائة في عام ٢٠٠٠ . اما التصورات التي تعكس القدرة على تخطي المسار التاريخي والذى يفترض ارتفاع حصة القيمة المضافة للصناعة العربية في الناتج المحلي الاجمالي العربي من حوالي ٩ في المائة الى ١٧ في المائة في نهاية هذا القرن ، فانه يتطلب من قطاع الصناعة التحويلية ان ينمو بمعدل سنوى اكثر ارتفاعا اى ما بين ١٧ الى ١٨ في المائة. ولاتهدف هذه التصورات الى احتساب تقديرات الاداء الفعلي للقطاع الصناعي للبلدان المعنية في المستقبل اذ ان ذلك يتطلب قرارا سياسيا لاعتماد هذا النهج . ومن ثم يعتمد على توفر الموارد المتاحة للتنمية الاقتصادية عموما ولقطاع الصناعة خصوصا فضلا عن القدرة على التنفيذ . ان هذه التصورات تهدف الى تأكيد ضخامة وتبيان مستوى التحدى الذى تواجهه البلدان الاعضاء في عملية اللحاق صناعيا ببقية بلدان العالم. ان اكثر الدول الاعضاء سوف تواجه في المستقبل غير البعيد ازمات اقتصادية حادة، ان لم تجر تعديلا جذريا على السياسات والاستراتيجيات التنموية مع التركيز على تطوير القطاعات المنتجة اى الصناعة والزراعة ، ولن تتمكن الاقتصادات القائمة على اساس بنية صناعية ضعيفة ومجزأة من تلبية الحاجات المتزايدة من المنتجات الصناعية التي كان يتم تلبيتها من خلال الاعتماد على الاستيراد . وستواجه معظم البلدان الاعضاء مشكلات في ميزان المدفوعات حيث بات متوقعا للعوائد النفطية التي كانت قد ساعدت على حل هذه المشكلات منذ اوائل السبعينات وحتى فترة قريبة من الزمن ، وحسب الاستقراءات الاكثر تفاؤلا ، ان تكون متواضعة خلال الفترة الزمنية الباقية من هذا القرن .

وهذا يحتم على الدول الاعضاء ان تتبنى توجها جديدا في استراتيجيات وسياسات التصنيع، وان يشمل ذلك تغيرا جذريا في السياسات والاجراءات المعتمدة. ويهدف هذا التوجه الجديد الى قيام تنمية صناعية متوازنة تأخذ فيها الصناعات المعدنية الاساسية والهندسية وكذلك صناعات السلع الرأسمالية في المستقبل دورا مهما في عملية التنمية الصناعية وذلك بعد ان كانت هذه الصناعات حتى الان تلعب دورا ثانويا ومحدودا جدا في القطاع الصناعي لمعظم الدول الاعضاء.

ان للتعاون الصناعي العربي دورا هاما سيشكل بموجبه عنصرا ضروريا في أى خطة تهدف الى تطوير قطاع صناعي ديناميكي ومتكامل. واذا كانت قلة من البلدان العربية كل على حدة هي التي تحظى بالبنية الاقتصادية والموارد الضرورية لتطوير بنية صناعية متكاملة ومتوازنة، فان البلدان العربية يتوفر لها مجتمعة على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي السوق الملائمة والموارد الاقتصادية والمالية واليد العاملة الضرورية لتحقيق التنمية المنشودة.

وقد جاء انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية حديثا بمثابة خطوة جادة لايجاد تجمع اقتصادى على المستوى دون الاقليمي لبلدان عربية تعاني من تجزئة السوق. ويؤمل ان يكون هذا التجمع مرحلة مؤقتة يليها ترتيب اوسع على صعيد المنطقة ومن ثم يؤدى في النهاية الى تحقيق التكامل العربي. ونظرا لان الموارد الطبيعية محدودة في بلدان مجلس التعاون، ستظل التنمية الصناعية قائمة اساسا على استراتيجية تنمية الصادرات التي لا يمكن ان تحقق تنمية صناعية متكاملة وقابلة للاستمرار. ان الحاجة تدعو، كما سلفت الاشارة الى ايجاد سوق داخلية مضمونة ومتنوعة وهو ما يمكن ان توفره سوق عربية اوسع.

وننتقل الآن الى مجموعة اخرى من الاستنتاجات المتعلقة بازدياد اختلال التوازن على صعيد التوزيع الجغرافي للصناعة فيما بين البلدان العربية، وانطلاقا من التأكيد على ضرورة اتباع توجه جديد في السياسة التنموية الصناعية على صعيد التعاون الاقليمي العربي، وتسهيلا للتحليل، فقد قسمت الدول العربية الى ثلاث مجموعات كما هو مبين من الجدول رقم ١٠. وتؤكد التصورات المستقبلية على استمرارية الاتجاه في التوزيع الجغرافي للصناعة الذى بدأ في السبعينات لصالح البلدان المصدرة للنفط. وتشير هذه المعطيات الى ان حصة المجموعة (ب) التي تمثل البلدان النفطية القليلة السكان، قد ارتفعت بشكل سريع من مستوى منخفض بلغ ١٢ر٥ في المائة في عام ١٩٧٠ الى ٣٣ر٧ في المائة في عام ١٩٨٠ وتؤكد مختلف التصورات المستقبلية على استمرار هذا الاتجاه ولو بوتيرة ابطأ. فمن المتوقع ان ترتفع حصة هذه المجموعة في القيمة المضافة العربية في الصناعة الى ٦٤-٦٦ في المائة في نهاية هذا القرن. ويلي هذه المجموعة من حيث الاهمية البلدان العربيان المصدران للنفط اللذان يتميزان نسبيا بموارد اكثر تنوعا وبكثافة سكانية اكثر وهما العراق والجزائر. وقد ارتفعت حصة هذين البلدين في الماضي من ٢٣ر٨ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٢٨ر٠ في المائة عام ١٩٨٠. غير انه من المتوقع ان تسجل حصة البلدين تراجعا في المستقبل بحيث تتراوح حسب التصورات المختلفة ما بين ١٧ر٤ و ٢٦ر٧ في المائة في عام ٢٠٠٠.

اما بالنسبة للمجموعة الثالثة من البلدان وهي البلدان العربية غير النفطية فان حصتها من مجموع القيمة المضافة في الصناعة التي انخفضت من ٦٣ر٧ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٣٨ر٣ في المائة عام ١٩٨٠ ، ستستمر في التراجع بشكل سريع متراوحة ما بين ٩ الى ١٦ر٦ في المائة في نهاية هذا القرن . ويزيد من خطورة هذا التغير الحاد في التركيز الجغرافي للصناعة نمط التوزع السكاني القائم والمتوقع في هذه المجموعات الثلاث من البلدان ، اذ تشير التقديرات الى ان البلدان غير النفطية ستضم ٦٥ في المائة من مجموع السكان في المنطقة العربية في عام ٢٠٠٠ ، في حين انه سيتواجد في مجموعة البلدان النفطية (المجموعة ب) حوالي ١٢ في المائة فقط من هذا المجموع الكلي . (انظر جدول رقم ١١) .

واخيرا تجدر الاشارة الى ان حصة بلدان منطقة الاكوا والعالم العربي من القيمة المضافة في الصناعة لمجموع دول العالم ، والتي من المتوقع ان تزداد في المستقبل ، ستظل تشكل جزءا ضيئلا بالنسبة للانتاج الكلي للعالم . ففي المرحلة السابقة ارتفعت حصة البلدان العربية من مجموع القيمة المضافة في الصناعة العالمية من ٠٦ر٠ في الستينات الى ٠٩ر٠ في العام ١٩٨٠ ، في حين ارتفعت حصة منطقة الاكوا من ٠٣٥ر٠ الى ٠٧ر٠ . ولكن عندما نجرى المقارنة بالنسبة الى القيمة المضافة في الصناعة في البلدان النامية ، تهبط حصة البلدان العربية من ١٠٤ر١ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٩٣ر٣ في المائة عام ١٩٧٠ ثم الى ٨ر٤ في المائة في عام ١٩٨٠ . والجدير بالذكر ان حصة البلدان العربية من القيمة المضافة الى الصناعة بالنسبة للعالم والبلدان النامية كانت تقل باستمرار عن الحصة التي تسجلها على مستوى الناتج المحلي الاجمالي ، فقد ارتفعت مساهمة البلدان العربية في الناتج المحلي الاجمالي لمجموع دول العالم من ٣ر١ في المائة عام ١٩٧٠ الى ٣ر٣ في المائة عام ١٩٨٠ . وعند المقارنة بمجموع البلدان النامية ترتفع مساهمة البلدان العربية في هذا المجال من ٩ر٣ في المائة عام ١٩٦٠ الى ٦ر١٠ في المائة عام ١٩٧٠ والى حوالي ٢٠ في المائة عام ١٩٨٠ .

ووفقا للتصورات المستقبلية المختلفة ، سترتفع حصة البلدان العربية ضمن القيمة المضافة الى الصناعة لمجموع دول العالم الى ٦ر١ في المائة والى ١ر٢ في المائة وذلك حسب تصور المسار التاريخي وتصور النمو السريع على التوالي . كما ستبلغ هذه المعدلات بالنسبة لمنطقة الاكوا ١ر٠ في المائة و ٤ر١ في المائة على التوالي .

جدول رقم (٩) التصورات المستقبلية في البلدان العربية :

الناتج المحلي الاجمالي والقيمة المضافة في الصناعة التحويلية ومساهمة الصناعة في الناتج المحلي الاجمالي (١٩٨٠ - ٢٠٠٠)

(بملايين الدولارات)

	مجموع البلدان العربية			بلدان منطقة الاكوا		
	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية	حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)	الناتج المحلي الاجمالي	القيمة المضافة في الصناعة التحويلية	حصة الصناعة التحويلية من الناتج المحلي الاجمالي (بالنسبة المئوية)
١٩٨٠	٤٠٢٢٧١ر٠	٢٨٣٤٢ر٥	٧ر٠	٢٩٩٩٧٥ر٠	١٨٦٢٤ر٩	٦ر٢
١٩٨٢	٣٩٢٢٤٦ر٢	٣٣٦٣٣ر٤	٨ر٦	٢٨٨٩٦٩ر٣	٢٣٨٢٧ر٧	٨ر٢
١- تصور متفائل لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتغير في بنية الصناعة						
١٩٨٥	٦٦٣٤٣١ر٨	٥٨٦٩٢ر٠	٨ر٨	٥١٠١٩٥ر٤	٤١٨٣٦ر٠	٨ر٢
١٩٩٠	١٢٣٤٤٣٦ر٥	١٥٣٥٤٥ر٠	١٢ر٤	٩٦٣٨٠٣ر٦	١١٦٥٦ر٤	١٢ر٠
٢٠٠٠	٤٠٩٧٦٠٢ر١	٦٨٤١٢٥ر٢	١٦ر٧	٣١٥٥٣٣٩ر٧	٥٠٤٨٥٤ر٤	١٦ر٠
٢- تصور جيد لنمو الناتج المحلي الاجمالي وبنية صناعية تعكس المسار التاريخي						
١٩٨٥	٦٤٢٨٩٨ر٩	٤٩٩٥١ر٢	٧ر٨	٥٠٠٠٠٥ر٧	٣٥٠٠٠ر٤	٧ر٠
١٩٩٠	١٠٧٤٧٢٢ر٩	٩٧٠٣٢ر١	٩ر٠	٨٣٩٤٨٦ر٢	٦٨٨٣٧ر٩	٨ر٢
٢٠٠٠	٣٠٤٩٢٣١ر٦	٣٩١٥٢٤ر٧	١٢ر٨	٢٣٠٤٥٤٠ر٣	٢٨٧٥٥٤ر١	١٢ر٥
٣- تصور جيد لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتغير في بنية الصناعة						
١٩٨٥	٦٤٢٨٩٨ر٩	٥٦٧١٨ر٨	٨ر٨	٥٠٠٠٠٥ر٧	٤١٠٠٠ر٥	٨ر٢
١٩٩٠	١٠٧٤٧٢٢ر٩	١٣٣٦٧١ر٤	١٢ر٤	٨٣٩٤٨٦ر٢	١٠٠٧٣٨ر٣	١٢ر٠
٢٠٠٠	٣٠٤٩٢٣١ر٦	٥١٢٣٤٩ر٨	١٦ر٨	٢٣٥٤٥٤٠ر٣	٣٦٨٧٢٦ر٤	١٦ر٠
٤- تصور متشائم لنمو الناتج المحلي الاجمالي وبنية صناعية تعكس المسار التاريخي						
١٩٨٥	٥٤٤٧٠٨ر٨	٥٠٦٩٥ر٤	٩ر٣	٤٠٦١٩٠ر٦	٢٨٤٣٣ر٣	٧ر٠
١٩٩٠	١٠٧١٥٢٤ر٠	١٢٥٣٨٦ر٧	١١ر٧	٧٩٩٠٣٧ر٩	٦٥٥٢١ر١	٨ر٢
٢٠٠٠	١٨٧٥٠٥٢ر١	٢٤١٥٣٤ر٧	١٣ر٠	١٣٩٨١٧١ر١	١٧٤٧٧١ر٤	١٢ر٥

المصدر : تقديرات الاكوا.

جدول رقم (١٠)

توزيع القيمة المضافة في الصناعة التحويلية ، حسب المجموعات العربية الثلاث

(بالنسبة المئوية)

		المجموعة أ	المجموعة ب	المجموعة ج	الاجمالي
	١٩٧٠	٢٣ر٨	١٢ر٥	٦٣ر٧	١٠٠
	١٩٨٠	٢٨ر٠	٣٣ر٧	٣٨ر٥	١٠٠
تصور متفائل لنمو الناتج المحلي الاجمالي وبنية صناعية تعكس المسار التاريخي	١٩٩٠	٢١ر٢	٦١ر٦	١٧ر٢	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٢ر٨	٦٥ر٢	١٢ر٠	١٠٠
تصور متفائل لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتغير في بنية الصناعة	١٩٩٠	١٨ر٢	٦١ر٢	٢٠ر٦	١٠٠
	٢٠٠٠	١٧ر٤	٦٦ر٠	١٦ر٦	١٠٠
تصور جيد لنمو الناتج المحلي الاجمالي وبنية صناعية تعكس المسار التاريخي	١٩٩٠	٢٣ر٢	٦٢ر٥	١٤ر٣	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٦ر٧	٦٤ر٣	٩ر٠	١٠٠
تصور جيد لنمو الناتج المحلي الاجمالي وتغير في بنية الصناعة	١٩٩٠	١٩ر٩	٦٢ر٦	١٧ر٥	١٠٠
	٢٠٠٠	٢٠ر٥	٦٦ر٥	١٣ر٠	١٠٠

المصدر : ١- بالنسبة للسنوات ١٩٧٠-١٩٨٠ : الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات عربية اخرى . التقرير الاقتصادى العربي الموحد . أعداد السنوات ١٩٨٠ و ١٩٨١ .

٢- بالنسبة للسنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ : تقديرات الاكوا .

ملاحظة

المجموعة أ : العراق والجزائر .

المجموعة ب : المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، الكويت ، قطر ، ليبيا ، البحرين وعمان .

المجموعة ج : الجمهورية العربية السورية ، مصر ، المغرب ، السودان ، تونس والاردن .

جدول رقم (١١)

توزيع السكان حسب المجموعات العربية الثلاث

(بالنسبة المئوية)

	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠
المجموعة أ	٢١ر٨	٢٢ر٧	٢٣ر٦
المجموعة ب	١٠ر٦	١١ر٣	١١ر٨
المجموعة ج	٦٧ر٦	٦٦ر٠	٦٤ر٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر:

UN - Demographic Indicators of Countries: Estimates and Projections as Assessed in 1980. New York; 1982.

ملاحظة

المجموعة أ : العراق والجزائر.

المجموعة ب : المملكة العربية السعودية، الامارات العربية المتحدة، الكويت، قطر، ليبيا، البحرين وعمان.

المجموعة ج : الجمهورية العربية السورية، مصر، المغرب، السودان، تونس والاردن.

المراجـــــــع

(1) Industry in a Changing World. (United Nations Publications, Sales No.: E.83 II.B.6)

(2) "Some Trends in World Industrial Development" (UNIDO/ID/WG.391/8, 30 March 1983).

الامانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات عربية أخرى . التقريـــــــــــر الاقتصادى العربي الموحد . أعداد السنوات ١٩٨١ و ١٩٨٣ .

(4) World Bank, World Development Report 1982.

(5) A. E. Maxwell. Analysing Qualitative Data. London: Methuen; 1967. pp. 11, 17, 21.

(6) ECWA. National Accounts Studies. Bulletin No. 4. October 1981.

(7) United Nations. Yearbook of National Accounts Statistics. Issues of 1980 and 1981.

(8) UN Demographic Indicators of Countries Estimates and Projections as Assessed in 1980. New York, 1982.